

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخ

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخ

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخ

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخ

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخة

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخة

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخ

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخ

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخة

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخة

دار الشروق

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مغالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مغالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مغالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد قر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مغالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد قر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد قر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد قر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لمرقى حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

محاولة للإجابة

يتعرض الضمير الاجتماعى العام إلى هزات وقلاقل ، وعلى قدر عنفها أو بساطتها ، يتبدى لنا حجم الأسف على ما اعترى هذا الضمير العام من عطب ، أو ما لحق به من ثقوب أصبح يتفد من خلالها ، ما لا يجوز أن يفض الضمير الاجتماعى العام الطرف عنه ، بينما كان فى الماضى لا يقبله ويأباه مستنكراً . فنحن جميعاً نذكر - خاصة أصحاب الأعمار المتقدمة - أن الدهشة كانت تعترينا إذا سمعنا من يحكى فى استنكار أنه توجه لرفق حكومى لقضاء مصلحة هى من حقه ، فإذا الموظف - صغيراً كان أو كبيراً - يفاجئه بطلب رشوة - مادية أو عينية - حتى يقضى له مصلحته ، كذلك كان من النادر أن يستجيب صاحب الحاجة لمثل هذا الابتزاز ، فضلاً عن إصراره على قضاء مصلحته دون أى مقابل ، وقد يحذر هذا الموظف علناً من مغبة هذا المسلك المشين .

والآن يأتى السياق مخالفاً تماماً لما كان عليه فى الماضى ، فصاحب الحاجة - أى حاجة - يحكى بدهشة عن أنه ذهب لقضاء مصلحة ما ، وأنه قد أجيب إلى ما أراد دون أن يطلب الموظف مقابلاً عينيّاً أو مادياً ، وقد يواصل صاحب الحكاية حكايته فيصرح بأنه كان على استعداد لدفع أى شىء يطلب منه ، فهو حين قصد هذه المصلحة الحكومية قد وقر فى نفسه أن « الدفع » أمر معتاد وكأنه قد أصبح القاعدة والقاعدة قد أصبحت الاستثناء .

دهشة المستمعين إلى صاحب الرواية الأولى كانت معبرة عن صلابة هذا الجدار الفولاذى ، أو الضمير الاجتماعى العام الذى يأبى

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استرجاع النسخة

دار الشروق

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استاذنا

دكتور أحمد عكاشة

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استاذنا

دكتور أحمد عكاشة

دار الشروق —

نظرة على أحوالنا
دكتور أحمد عكاشة



استاذنا

دكتور أحمد عكاشة